منظمة العفو الدولية

May 1999

مايو / أيار ١٩٩٩ ـ المجلد ٢٩ ـ العدد الثالث

النشرة الإخبارية

© Reuters

نساء من قبائل السكان الأصليين ينتظرن صدور تقرير «لجنة التوضيح التاريخي» في فبراير / شباط. والمعروف أن نحو ٨٠ بالمئة من ضحايا عمليات «الإخفاء» والإعدام خارج نطاق القضاء، والذين يُقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف شخص، كانوا من قبائل «المايا»، وكان ٢٥ بالمئة من الضحايا من النساء.

غواتيمالا

خطوة إيجابية نحو إقرار العدالة

أصدرت «لجنة التوضيح التاريخي» في غواتيمالا ما توصلت إليه من نتائج في ٢٥ فبراير / شباط ١٩٩٩ . وكانت قوة هذه النتائج والكلمة المؤثرة البليغة التي قدم بها منسق اللجنة كريستيان توموشات التقرير النهائي مبعث دهشة للمراقبين في غواتيمالا وخارجها، بل وأثارت الدموع في عيون كثيرين ممن حضروا حفل تقديم التقرير، بينما راح الحاضرون الآخرون يهتفون المرة تلو الأخرى «العدالة! العدالة!»، وهو ما يعكس صدى مطالبة منظمة العفو الدولية بضرورة أن يتحمل مَنْ خططوا ونفذوا المذابح الجماعية عاقبة جرائمهم. وقد خلص التقرير، الذي يقع في ٣٤٠٠ صفحة وعنوانه *غواتيمالا: ذكريات الصمت*، إلى أنه ثبت بشكل قاطع أن الحكومة الغواتيمالية كانت مسؤولة عن عمليات إبادة جماعية استهدفت السكان الأصليين من قبائل «المايا»، وكذلك عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وغير ذلك من الفظائع، وهو الأمر الذي يدل على إقرار رسمي بالمآسي وصنوف الرعب التي دأبت منظمة العفو الدولية على توثيقها في البلاد على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

وكانت «لجنة التوضيح التاريخي» قد جمعت أدلة، طيلة ما يزيد عن ١٨ شهراً، من أكثر من ٩ آلاف من الشهود والناجين، بخصوص حالات نحو ٤٢ ألف ضحية. وانتهت اللجنة إلى أن أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن غواتيمالي قد قُتلوا أو «اختفوا»، كما حددت مواقع نحو ٦٣٠ مذبحة ارتكبتها القوات الحكومية، وأثبتت أن ما يزيد عن ٨٠ بالمئة من الضحايا ينتمون إلى قبائل «المايا».

وأكد تقرير اللجنة أن كثيراً من النساء والأطفال كانوا عرضة للإعدام التعسفي و«الإخفاء» القسري والتعذيب والاغتصاب. كما نوّهت اللجنة بالدور الحاسم الذي لعبته النساء في الدفاع عن حقوق الإنسان خلال فترة المواجهة المسلّحة.

وحمّل التقرير الجيش الغواتيمالي والوحدات المدنية الملحقة به مسؤولية الأغلبية الساحقة من الانتهاكات الواسعة النطاق، وذكر أن مستوى القمع الذي مارسته السلطات «لم يكن يتناسب مطلقاً مع القوة العسكرية لحركة التمرد». كما عرض التقرير تفصيلاً الانتهاكات التي ارتكبتها جماعات حرب العصابات، ومن بينها نحو ٣٢ مذبحة ارتُكبت في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

ومن بين الحالات الفردية التي تقصتها اللجنة حادثة مقتل مانويل كولوم أرغويتا وألبرتو فيونتس مور في عام ١٩٧٩ وكان الرجلان من قيادات المعارضة السياسية الديمقراطية، ويشعر كثير من مواطني غواتيمالا أن اغتيالهما، والذي وصفه التقرير بأنه نموذج لما يُسمى استراتيجية «الإجرام» العسكري في التصدي لحركة التمرد، قد قضى من الناحية الفعلية على الآمال في انتهاج سبيل ديمقراطي للتغير السياسي، ومن ثم شكّل نقطة تحوّل في طبيعة الصراع.

وفي معرض تقديم التقرير، أشار كريستيان توموشات إلى طابعي «الوحشية البالغة» و«التجرد من الإنسانية بشكل لا يتصوره العقل»، واللذين اتسمت بهما أعمال العنف التي اجتاحت البلاد، كما ألمح إلى أن ذلك كله قد وقع في سياق اجتماعي تنفشى فيه النزعات العنصرية. ومن جهة أخرى، أشار التقرير إلى الدور المباشر وغير المباشر الذي لعبته الاستخبارات المركزية الأمريكية في دعم عدد من العمليات المنافية للقانون، وذكر أن «المساعدات العسكرية كانت موجهة إلى تعزيز جهاز الاستخبارات المحلي وتدريب كتائب الضباط على أساليب مكافحة التمرد، وهي عناصر أساسية كان لها أثر كبير في وقوع انتهاكات حقوق الإنسان». وبعد ثلاثة أسابيع من صدور التقرير، قام الرئيسي الأمريكي بيل كلينتون، خلال زيارة إلى غواتيمالا، بخطوة غير مسبوقة حيث أعرب عن اعتذاره عن الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة الحملة الوحشية من الإرهاب المضاد في غواتيمالا.

هذا، وقد رحبت منظمة العفو الدولية بتقرير «لجنة التوضيح التاريخي» باعتباره خطوة مهمة نحو تضميد جراح الماضي، ولكنها حذرت من أنه لن يتسنى تحقيق مزيد من التقدم ما لم تظهر حكومة غواتيمالا والأسرة الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة، التزاماً جاداً بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ورحبت المنظمة بصفة خاصة بما أكدته اللجنة من أن ظاهرتي الإفلات من العقاب وعدم إقرار العدالة كانتا من العوامل الأساسية التي أدت إلى إطالة أمد النزاع ومن ثم المعاناة.

وتجدر الإشارة إلى أن صلاحيات «لجنة التوضيح التاريخي» لا تتيح لها الإفصاح عن أسماء المسؤولين عن ارتكاب الفظائع، إلا إن التقرير نفسه يقدم ما يكفي من الأدلة المتعلقة بملابسات وظروف الأحداث، والتي يمكن أن تستند إليها حكومة غواتيمالا في مباشرة إجراءات المحاكمات. وتؤيد منظمة العفو الدولية بشدة التوصية الداعية إلى تشكيل لجنة لإعادة النظر في مسلك مسؤولي القوات المسلحة، بما يضمن تقديم مَنْ تثبت مسؤوليتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة.

وحتى يتسنى تعزيز الإجراءات القضائية بشكل أكبر لمواجهة ظاهرة الإفلات من العقاب، قدمت منظمة العفو الدولية توصيات إضافية إلى الحكومة، تحثها فيها على إصلاح «قانون المصالحة الوطنية» بما يكفل ألا يتمتع مرتكبو عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من أعمال القتل دون وجه حق بالحصانة من العقاب والمساءلة.

ويتعين على حكومة غواتيمالا الآن أن تبرهن على أن لديها إرادة سياسية لتنفيذ توصيات «لجنة التوضيح التاريخي». وفي هذا السياق، ترى منظمة العفو الدولية أنه كان من دواعي الانزعاج أن الرئيس ألفارو أرزو قد فضّل الجلوس في مقاعد المدعوين بدلاً من أن يتسلم تقرير اللجنة باسم حكومته خلال احتفال صدور التقرير، كما كان مقرراً أصلاً.

وإذا ما أُريد لأحداث الماضي ألا تتكرر في غواتيمالا، وإذا ما أُريد توفير فرصة للمصالحة الحقة، فمن الضروري مواجهة مسؤولي الجيش الغواتيمالي والمتعاونين معهم بحقيقة ماضيهم. وفي هذه الحالة، لا يجوز لحكومة غواتيمالا أن تظل في مواقع المتفرجين.

© Reuters

وو يونغ غاك، الذي أمضى أطول فترة في السجن في كوريا الجنوبية باعتباره سجيناً سياسياً وهو يتحدث إلى الصحفيين عقب الإفراج عنه من سجن تايجون

العراق

شبهات تحيط بوفاة زعماء دينيين

في غضون الإثني عشر شهراً الماضية، لقي ثلاثة من الزعماء الدينيين الشيعة مصرعهم في ملابسات مريبة في جنوب العراق.

ووقعت أحدث عمليات القتل هذه في ١٩ فبراير/شباط ١٩٩٩، عندما لقي آية الله محمد صادق الصدر، البالغ من العمر ٥٦ عاماً، واثنين من أبنائه حتفهم برصاص رجال مسلّحين في مدينة النجف. وأثارت حوادث القتل موجة من الاحتجاجات في الأحياء التي تقطنها أغلبية شيعية في بغداد، وفي مدن الحيلة وكربلاء والناصرية والنجف في جنوب البلاد، وقُتل خلالها عشرات المتظاهرين على أيدي أجهزة الأمن، كما قُبض على عدة مئات، حسبما ورد.

وكان آية الله الشيخ مرتضى البورجردي، البالغ من العمر ٦٧ عاماً، قد أُردي بالرصاص في أبريل/نيسان ١٩٩٨ أثناء عودته إلى منزله بعد أداء صلاة الفجر في النجف، وقد سبق له أن نجا من محاولتين لاغتياله. وبعد شهرين، قُتل آية الله الشيخ ميرزا علي الغراوي، البالغ من العمر ٦٨ عاماً، مع ثلاثة آخرين عندما استوقف مجهولون السيارة التي كانوا يستقلونها على الطريق بين كربلاء والنجف. وذكرت الأنباء أنه قُبض على ثمانية أشخاص، في نوفمبر/تشرين الثاني، لصلتهم بأعمال القتل هذه. ورغم أن السلطات قد أعلنت أن الدافع وراء هذه الهجمات هو السرقة، فإنها لم تقدم أي دليل يؤيد هذا الادعاء، على حد علم منظمة العفو الدولية، كما لم يُعلن عن نتائج أية تحقيقات في أحداث القتل هذه.

وفي الوقت نفسه، ما زال بعض الزعماء الآخرين في البلاد عرضة للخطر. ففي يناير/كانون الثاني هاجم رجال مسلحون مكتب آية الله الشيخ بشير النجفي، وقُتل ثلاثة منهم عندما انفجرت فيهم قنبلة يدوية قبل موعدها. بينما أُصيب آية الله الشيخ بشير النجفي و١٠ على الأقل من أتباعه، حسبما ورد.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة رسائل تحث الحكومة على إجراء تحقيق وافٍ ومستقل في أعمال القتل هذه، مع الإعلان عن نتائج التحقيق والأساليب التي اتُبعت في إجرائه. وتُوجه الرسائل إلى: الرئيس صدام حسين، رئيس الجمهورية العراقية، قصر الرئاسة، كرادة مريم، بغداد، الجمهورية العراقية.

كوريا الجنوبية

الحرية لسجناء سياسيين محبوسين منذ أمد طويل

بعد أكثر من ٤٠ عاماً أمضوها خلف قضبان السجون، أصبح بوسع عدد من السجناء السياسيين الذين قضوا أطول فترات السجن في كوريا الجنوبية أن ينعموا بنسائم الحرية، بعد إطلاق سراحهم من سجن تايجون في فبراير/شباط. ومن هؤلاء وو يونغ غاك، البالغ من العمر ٧٠ عاماً، والذي كان قد أُدين بتهمة التجسس لحساب كوريا الشمالية، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٥٨. وقد أمضى معظم فترة السجن في زنزانة انفرادية، ورفضت السلطات الإفراج عنه إفراجاً مشروطاً بسبب ما زُعم عن معتقداته الشيوعية. وبُعيد إطلاق سراحه، صرح وو يونغ غاك قائلاً: «أود أن أعبّر عن شكري لجماعات حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية لأنها ساعدتني على أن أبدأ حياة جديدة. كما أشكر منظمة العفو الدولية لما قامت به من أجل لفت الأنظار إلى مصيرنا في الخارج».

وكان وو يونغ غاك ضمن ١٩ سجيناً سياسياً ظلوا محبوسين منذ فترة طويلة، وأُطلق سراحهم بموجب عفو واسع النطاق بمناسبة مرور سنة على تولي الرئيس كيم داي يونغ مقاليد الحكم. وقد أمضى معظم هؤلاء نحو ٣٠ عاماً في السجن وتدهورت حالتهم الصحية من جراء الفترات الطويلة التي قضوها في زنازين باردة رطبة دون أن تُتاح لهم فرصة الاتصال بالبشر إلا فيما ندر. وفي غضون العقود الماضية، كان أولئك السجناء يتعرضون أيضاً للضرب، وذلك فيما يبدو لإجبارهم على شجب المعتقدات الشيوعية التي زُعم أنهم يعتنقونها.

وقد سبق أن استُبعد هؤلاء السجناء التسعة عشر من الانتفاع بقرارين رئاسيين بالعفو في عام ١٩٩٨، وذلك لرفضهم التوقيع على «تعهد ملزم قانوناً». وكانت الضغوط التي قام بها أعضاء منظمة العفو الدولية خارج كوريا، في إطار حملة لضمان الإفراج عن أولئك السجناء، من العوامل الأساسية التي أسهمت في تغيير موقف الحكومة. كما أثار أمين عام منظمة العفو الدولية بيير سانيه حالات أولئك السجناء، خلال زيارته إلى كوريا الجنوبية في سبتمبر/أيلول الماضي. وتعليقاً على ذلك، قال وزير العدل بارك سانغ تشون: «لقد قررنا الإفراج عن وو يونغ غاك وغيره من السجناء المحبوسين منذ فترة طويلة، وذلك لاعتبارات إنسانية استجابة لمناشدات منظمة العفو الدولية وغيرها من الجماعات من أجل الإفراج عنهم». ويُذكر أنه أُطلق سراح ما يزيد عن ٢٠٠ من السجناء السياسيين بموجب عدة قرارات بالعفو منذ تولي الرئيس داي يونغ مقاليد الحكم.

ورغم أن أولئك الأشخاص التسعة عشر ينعمون بالحرية حالياً، فمن المحتمل أن يقعوا تحت طائلة «قانون المراقبة الأمنية» الذي يجيز للسلطات فرض قيود تعسفية على أنشطتهم اليومية، كما يمكن أن يصبحوا عرضةً للقبض عليهم مجدداً في أي وقت.

حملة الولايات المتحدة الأمريكية

نساء خلف القضبان يعانين قسوة العدالة

في تقرير بعنوان ليس جزءاً من عقوبتي، صدر في مارس/آذار ١٩٩٩، عرضت منظمة العفو الدولية بالتفصيل صنوف القسوة والمعاملة السيئة التي تقاسيها كثيرات من النساء المحتجزات في السجون والإصلاحيات الأمريكية. ويصف التقرير استخدام الأغلال الحديدية وغيرها من أساليب التكبيل مع السجينات الحوامل والمرضى، وكذلك ضروب الإيذاء الجنسي ونقص الرعاية الطبية، وما تعانيه بعض النساء اللائي يقضين فترات طويلة رهن الحبس الانفرادي فيما يُسمى «الوحدات ذات الإجراءات الأمنية القصوى».

وتشير الأنباء إلى تفشي الاغتصاب وغيره من صنوف الإيذاء الجنسي، بما في ذلك العبارات الجنسية المقذعة وإقدام مسؤولي السجن الذكور على تحسس صدور النساء وأعضائهن التناسلية خلال عمليات التفتيش. وكثيراً ما تحجم السجينات اللائي يتعرضن لمثل هذه الممارسات عن الإبلاغ عنها، إما لخوفهن من انتقام الذين آذوهن، أو لأنهن يدركن أن اتهاماتهن لن تُؤخذ على محمل الجد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء اللائي يُحتجزن في بعض الوحدات المشددة الحراسة، والتي تتسم فيها الأوضاع بالقسوة بصفة خاصة، لابد أن يكن «تحت المراقبة التامة» في كل الأوقات، مما يُعد انتهاكاً لحقهن في الاحتفاظ بخصوصياتهن وكرامتهن، كما أن احتجاز أولئك النسوة بمعزل عن باقي السجينات يزيد من فرص تعرضهن لصنوف الإيذاء.

والملاحظ أن كثيراً من حراس وموظفي السجون هم من الذكور، وأن معظم الشكاوى تكون ضد موظفين ذكور. ولهذا، تدعو منظمة العفو الدولية إلى ضرورة ألا يتولى الإشراف على السجينات سوى موظفات، وكذلك إلى توفير حماية أكثر فاعلية للضحايا من الأعمال الانتقامية في حالة إبلاغهن عما تعرضن له من اعتداءات.

كما وصفت منظمة العفو الدولية في تقريرها ما تتعرض له سجينات كثيرات، حيث لا يُسمح لهن بالعرض على أطباء إلا بإذن من موظفين من غير ذوي المهن الطبية، وهؤلاء قد يقللون من خطورة الحالة أو قد يميلون إلى عدم تصديق السجينات. وفي بعض الحالات، أدى التأخير في استشارة أطباء متخصصين إلى عواقب صحية وخيمة، حسبما ورد. ففي عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، ذكرت سجينة في أحد سجون ولاية أريزونا لمنظمة العفو الدولية أنها فقدت جنينها وظلت تنزف حتى شارفت على الموت بعدما تجاهل مسؤولو السجن طيلة ساعات عدة التماساتها باستدعاء طبيب.

ومن ثم، تهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات أن تتيح للنساء المحتجزات فرصة الحصول على رعاية طبية كافية ومجانية دون قيود، وأن تقوم بنقل السجينات اللائي يعانين من أمراض عقلية شديدة إلى مصحات عقلية متخصصة.

وقد استعانت فروع منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم بهذا التقرير للحفاظ على زخم الأنشطة التي نجمت عن حملة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأنشطة بمناسبة «يوم المرأة العالمي». فقد عقد الفرع البريطاني لمنظمة العفو الدولية مؤتمراً محلياً عن النساء المعتقلات، كان من بين المتحدثين فيه سجينة سابقة من الولايات المتحدة، بينما أعد الفرع النمساوي نموذجاً لتمثال الحرية وقد كبلته السلاسل، وأقام مركزاً للاستعلامات في «البرلمان النسائي». ونظم الفرع الفلبيني أمسية للتضامن مع السجينات في الولايات المتحدة، وعكفت خلالها فتيات وسيدات من مختلف الجماعات على كتابة بطاقات بريدية إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والمدعي العام جانيت رينو، وسُلمت البطاقات في اليوم التالي إلى السفارة الأمريكية.

تحت الأضواء

جمهورية الصين الشعبية

عشر سنوات بعد أحداث «الميدان السماوي» ... ومازالوا في انتظار العدالة

لم يعد اسم «الميدان السماوي» (تيانانمين) مجرد اسم عابر في مخيّلة ملايين الناس في شتى أنحاء العالم، ممن عاصروا أحداث القمع العنيف للمتظاهرين السلميين المطالبين بالديمقراطية في العاصمة الصينية بكين في يونيو/حزيران ١٩٨٩، فقد أصبح الاسم رمزاً لسحق الشباب والآمال والديمقراطية والحرية.

ويعيد هذا الرمز إلى الأذهان صورة شاب وحيد يقف بمفرده أمام سرب من الدبابات، وصورة القوات الحكومية الصينية وقد صوبت أسلحتها إلى صدور مواطني بلدها.

وما برحت الصور تتداعى حية لم يطمس الزمن ملامحها الدامية. ورغم قوة الرمز، فإن نسيان الواقع المرير ينطوي على مخاطر جمة. فهناك أطفال شبّوا دون أن يروا آباءهم، وهناك آباء صاروا كهولاً ولم يجدوا مَنْ يؤنس وحشة أيامهم بعدما فقدوا أبناءهم. وما زال كثيرون ممن شاركوا في المظاهرات يرزحون في السجون أو تتقاذفهم المنافي لا لشيء سوى أنشطتهم السياسية السلمية. وما زالت العدالة حلماً بعيداً لم يتحول بعد إلى حقيقة ملموسة.

وكان مئات المدنيين العزل قد أُردوا بالرصاص في بكين ليلة ٣ و٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩، وقُتل كثيرون منهم عندما قامت القوات المكلّفة بتنفيذ القوانين الاستثنائية، والتي تحركت من الضواحي صوب وسط العاصمة، بفتح نيران أسلحتها على أية متاريس تعوق حركتها أو أية مجموعة كبيرة من الناس تصادفها. وقُتل البعض برصاصات في ظهورهم وهم يفرّون بعيداً عن طريق القوات المتقدمة. كما قُتل عدد كبير من الناس دون محاكمة برصاص الجنود في الأيام التي تلت المذبحة، عندما كانت القوات قد أحكمت سيطرتها تماماً على وسط العاصمة.

وقد خيّم الظلام على الميدان السماوي في حوالي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٤ يونيو/حزيران، بينما راح مئات الجنود يتدفقون لإخلاء الميدان من المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية. وفي غضون ساعة، كانت قوات الجيش تسيطر سيطرة تامة على الميدان. وهناك أنباء تشير إلى أن بعض الأشخاص قد سُحلوا حتى فارقوا الحياة عندما انقضّت الدبابات تدهس الخيام العديدة التي نُصبت وغدت أشبه بقرية تحيط بتمثال ربّة الديمقراطية الذي أقامه المتظاهرون، كما تشير الأنباء إلى أن آخرين لقوا حتفهم عندما أطلقت القوات النيران على الحشود في الميدان.

وقد أُلقي القبض على عشرات الألوف من المتظاهرين في موجة اعتقالات لم تقتصر على بكين وحدها بل امتدت إلى معظم أنحاء الصين. ومن بين هؤلاء، سجلت منظمة العفو الدولية حالات ما لا يقل عن ٢٤١ شخصاً لا يزالون في السجون أو أُفرج عنهم إفراجاً مشروطاً لاعتبارات صحية، وإن كان من المعتقد أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير. وقد أُدين كثير من هؤلاء السجناء بتهمة ارتكاب جرائم «معادية للثورة»، وهي تهمة أُلغيت منذ ذلك الحين من القانون الجنائي الصيني. كما اتسمت محاكمات جميع هؤلاء بالجور. أما الذين أُطلق سراحهم، فقد وجدوا أن تحركاتهم تخضع لمراقبة لصيقة وأن حرياتهم مقيدة.

وكانت هذه الحركة، التي بدأت في أبريل/نيسان ١٩٨٩، تطالب بوضع حد للفساد على المستوى الرسمي، وبإجراء إصلاحات في المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان. ورغم مرور عشر سنوات، فما زالت نفس بواعث القلق هذه مثارة مرة أخرى، وهؤلاء الذين يجاهرون بطرحها، سواء أكانوا من العمال أو المزارعين أو المعارضين أو المواطنين المعنيين بهموم بلدهم، يجدون أنفسهم هدفاً لموجة جديدة من القمع.

وقد أظهرت الحكومة الصينية قدراً من الاستعداد لتحسين سجلها في ميدان حقوق الإنسان، من خلال الحوار مع حكومات البلدان الأخرى ومن خلال توقيعها مؤخراً على اثنتين من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وتُعد ذكرى مرور عشر سنوات على مظاهرات «الميدان السماوي» فرصة مثالية بالنسبة للحكومة لكي تبرهن لمواطنيها وللعالم أجمع أنها صادقة في العمل على إجراء تحسينات في مضمار حقوق الإنسان، وبوسعها أن تفعل ذلك من خلال إجراء تحقيق علني في الأحداث التي واكبت ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩، وتقديم تعويضات للضحايا، وإطلاق سراح جميع مَنْ لا يزالون معتقلين بسبب مشاركتهم في هذه الحركة.

وفي الذكرى العاشرة لأحداث «الميدان السماوي»، فإن منظمة العفو الدولية تحيي ذكرى الضحايا وتدعو مرة أخرى إلى إرساء العدالة.

في ليلة الثالث من يونيو/حزيران ١٩٨٩ لقي جيانغ جليان مصرعه رمياً بالرصاص على ايدي الجنود الصينيين. وعلى الرغم ما تعرضت له امه دينغ زيلين هي وزوجها جيانغ بيكيون من مضايقات وتهديدات وعقوبات اقتصادية وفترات اعتقال، فإنهما واصلا تقديم المساعدات الإنسانية للاسر التي فقدت ابناءها في أعمال القتل التي وقعت على ايدي الجنود الصينيين في عام ١٩٨٩ .

في الذكرى الثامنة لأحداث ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩، بقلم دينغ زيلين

'لو كان ابني حياً

على مدى ثماني سنوات، ظلت هذه الفكرة تسيطر على مخيلتي، وتغور كنصل دام في أعماق القلب كلما رأيت شباباً في مثل سنه. كان يصدمني شعور طاغٍ بالخواء وبانني اسقط في هوّة سحيقة. فلو كان حياً لأصبح عمره الآن اثنتين وعشرين سنة. إذ لم يكن عمره يتجاوز السابعة عشرة عندما مضى في ذلك اليوم، ولكنه كان فارع الطول يزيد عن ستة اقدام.

ولو كان حياً، لكان الآن أطول

وفي ذلك المساء قبل ثمانية أعوام، وفي لحظة مشؤومة لا مثيل لها، غادر البيت وكله إرادة وتصميم. لقد ذهب إلى أشد الأماكن خطورة.

ومنذ ذلك الحين، لم يعد إلى بيته قط.

'إن انتَ سقطتَ فسوف نأخذ مكانك!'

هذا هو الشعار الذي كانوا يرفعونه وهم يتقدمون في مسيرتهم يؤازرهم طلاب الجامعات وقد اضربوا عن الطعام. كان ذلك يوم ١٧ مايو/أيار ١٩٨٩، وكان هذا التاريخ قد سُطر بحروف من نار تلهب الوجدان وتسطع دائماً أمام الأعين. وكان ابني يسير في الصف الأمامي، حاملاً لافتة «المدرسة الثانوية بالجامعة الشعبية»، ويتبعه جميع زملاء الدراسة، ثم سقط مضحياً بحياته الغضة من أجل الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه.

وكثيراً ما أتساءل: ما جدوى حياة الإنسان في نهاية المطاف؟

'لو كان ابني حياً

كنت سامنحه كل ما أملك من حب وحنان.

كنت سافعل كل شيء لكي أربيه على أكمل وجه حتى أراه وقد تخرّج في الجامعة وحصل على أعلى الشهادات ثم سافر إلى الخارج ليواصل دراسته، شأني شان كثير من الأمهات الأخريات من جيلي.

ولكنه مات، وماتت معه كل آمالي وعواطفي.

فهل تنتهي الحياة حقاً إلى العدم؟

لكنني لا استطيع ان انسى ما قاله لي في تلك الليلة قبل ان يغادر البيت:

'لو كان كل الآباء والأمهات في العالم بمثل انانيتك الآن، فهل يمكن ان يكون هناك اي امل في بلدنا وامتنا؟'

والواقع ان ما لا نجرؤ على القيام به نحن الكبار، او ما لا نقدر على تحمل مسؤوليته، يقع على عاتق صغارنا. وربما كان دافعه هو مجرد عاطفة وقتية ناجمة عن التعلق بالمُثل العليا. ولكن، لماذا لا نُلقي بالاً نحن الكبار للمُثل والقيم؟

لقد حاولت إحدى الصديقات ان تواسيني ذات مرة، فقالت:

'إذا عاش إنسان لمجرد ان يظل حياً، فلن يكون لحياته اي معنى، حتى ولو بلغ السبعين من عمره.

'ورغم ان ابنك لم يعش سوى سبعة عشر عاماً، فقد عاش حياة غنية بالمعاني والقيم السامية'

لا أعرف على وجه اليقين إن كان ثمة معنى لموت ابني، لأن ما يُسمى المعنى قد لا يعني شيئاً إلا بالنسبة للأحياء. فربما يأتي يوم ما يتحدثون فيه عن «الرابع من يونيو/حزيران» ثم يشيرون إشارات عابرة فحسب إلى أولئك الذين ماتوا في ذلك اليوم! ولكني ما زلت أؤمن انه لا ينبغي للناس ان يحيوا حياة تافهة، لأنه لا يمكن الحفاظ على مثل هذه الحياة إلا إذا تنازل المرء عن كرامته.

إنني أعرف ابني جيداً. فلو لم يمت خلال تلك المذبحة، ولو كان حياً اليوم لما كفّ عن مساعيه من أجل الحرية، ولظل يوفي بما يمليه على الواجب في تلك المرحلة بان يلقي بنفسه وسط أمواج الديمقراطية العاتية.

واحياناً ما تباغتني هذه الفكرة:

تُرى على اي وجه كانت حياتي ستمضي لو ظل ابني على قيد الحياة؟

ربما كنت ساصبح مثل نعامة خائفة بعد كارثة الرابع من يونيو/حزيران، ربما كنت ساصبح اكثر حرصاً في الحفاظ على ابني، بتقييد حريته في الفكر والعمل معاً بدافع من عاطفة الأم الغريزية، لأجعل منه في النهاية مواطناً مطيعاً. ومن المؤكد تقريباً ان ذلك الموقف كان سيؤدي إلى صراع بين الأم والابن، لأنه ما كان ليتسامح مع مشاعر الأنانية والجبن. ولكنه، في الوقت نفسه، ما كان ليحتقرني أو يقطع الأواصر بيننا، لأنه كان يحب أمه من صميم قلبه.

إلا إنه كان سيختار نفس الطريق الذي اختاره.

وفي نهاية الأمر، فإن عليَّ أن أواصل الحياة.

ثمة قول ماثور تتناقله عائلتنا جيلاً بعد جيل، ومفاده أن الأبناء هم استمرار لحياة آبائهم. وها أنذا على قيد الحياة الآن، وقد استيقظت من الجهل والظلمة والسُبات واستعدت كرامتي، ولكن هذا البعث كان ثمنه باهظاً، آلا وهو حياة ابني.

إن كل نَفَس أردده، وكل صوت أتفوه به، بل وكياني كله هو استمرار لحياة ابني، إلى الأبد...

الثقوب التي خلفها الرصاص تبدو آثارها واضحة في جدار النصب التذكاري لأبطال الشعب، سبتمبر/أيلول ١٩٨٩ . الصور أسفل (من اليسار إلى اليمين) : حشد من الطلبة حول ميدان تيانانمين ؛ وينغ دان وبعض زعماء حركة مؤيدي الديمقراطية وهم يتحدثون إلى الجماهير؛ طلاب يقومون بحملة من أجل الديمقراطية أثناء عملية الإضراب عن الطعام في ١٩٨٩ . تمثال «إله الديمقراطية» نصبه الطلاب في ميدان تيانانمين في مايو/أيار ١٩٨٩؛ بقايا مركبات عسكرية محروقة في ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩؛ جثث الموتى بمستشفى بكين في ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩؛ وضع أكاليل الزهور من أجل ضحايا مذبحة بكين، ٧ يونيو/حزيران، ١٩٨٩ .

© Jonathon Anncls

© Jonathon Anncls

© P. Durand-Sygma/John Hillelson

© Jonathon Anncls

عشر سنوات بعد أحداث «الميدان السماوي»:

ما بيدك أن تفعله

زو شوزانغ تمسك بيدها صورة لابنها البالغ من العمر ٢٤ عاماً، الذي ورد أنه قد لقي مصرعه على أيدي الجنود الصينيين في بكين في يونيو/حزيران ١٩٨٩ .

انضم إلى منظمة العفو الدولية

بوسعك الاتصال بفرع منظمة العفو الدولية في بلدك للحصول على تفاصيل عما يمكنك القيام به للمساعدة في حملة المنظمة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في الصين، وبوسعك أيضاً الاتصال مباشرة بالمقر الرئيسي لمنظمة العفو الدولية على العنوان التالي:
Amnesty International, 1 Easton Street,
London WC1X 8DJ, United Kingdom

ضع توقيعك على الالتماس العالمي

وانغ دان Wang Dan، أحد قادة الطلاب خلال مظاهرات عام ١٩٨٩، وسُجن بسبب مناداته بالإصلاح الديمقراطي، وهو يعيش حالياً في منفاه بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد شرع مؤخراً في تنظيم حملة توقيعات عالمية من أجل رد الاعتبار لحركة الرابع من يونيو/حزيران المطالبة بالديمقراطية. ففي رسالة مفتوحة إلى الحكومة الصينية، طالب وانغ دان السلطات بألا تدخر وسعاً في تعزيز الإصلاحات السياسية من أجل حماية العدالة.

وتحظى حملة الالتماس العالمي بمؤازرة منظمة العفو الدولية وعدد من أبرز المنظمات غير الحكومية الأخرى. ويمكنك أن تضع توقيعك من خلال هذا الموقع على شبكة «الإنترنت»:
www.democracy.org.hk

يمكنك أن تنضم إلى الحملة الرامية إلى إصلاح وضع حقوق الإنسان في الصين.

اكتب رسائل إلى النواب البرلمانيين الممثلين لمنطقتك، حاثاً إياهم على ضمان أن تكون قضية حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أية علاقات مع السلطات الصينية.

ويمكنك أن تدعو النواب البرلمانيين، على وجه الخصوص، إلى مطالبة السلطات الصينية بتنفيذ الخطوات التالية:

- الإفراج فوراً ودون أي قيد أو شرط عن جميع المحتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية الأساسية، والعفو عن جميع الآخرين الذين سُجنوا بسبب مظاهرات عام ١٩٨٩.
- إيضاح أسباب وملابسات جميع حالات الوفاة والإصابة خلال مظاهرات عام ١٩٨٩، وتقديم تعويضات إلى أهالي الضحايا، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة.

ويمكنك أيضاً أن تبعث برسائل إلى السلطات الصينية معبراً عن بواعث قلقك. وتُوجه الرسائل إلى:
President of the People's Republic of China
Jiang Zemin Guojia Zhuxi
Beijingshi
People's Republic of China

طالب بإطلاق سراح السجناء الذين لا يزالون وراء القضبان

يُرجى كتابة مناشدات إلى الحكومة الصينية باسم جميع الرجال والنساء والشبان الذين لا يزالون في السجون بسبب دورهم في مظاهرات عام ١٩٨٩ . وقد أصدرت منظمة العفو الدولية وثيقة بعنوان: **عشر سنوات بعد أحداث الميدان السماوي: «السجناء المنسيون»** (رقم الوثيقة: ASA 17/07/99)، سلطت فيها الأضواء على عشر حالات للمناشدات. ويُرجى من قراء النشرة الإخبارية كتابة مناشدات عن الحالات التالية على وجه الخصوص:

لي هاي — سجين رأي

لي هاي Li Hai سجين يقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات، لاتهامه بجمع معلومات عن السجناء السياسيين.

وقد اعتُقل لي لما يزيد عن عام عن عام مشاركته في مظاهرات يونيو/حزيران ١٩٨٩ المطالبة بالديمقراطية. وبعد الإفراج عنه، بدأ يتقصى أوضاع الذين ظلوا رهن الاعتقال في إطار حملة القمع عام ١٩٨٩ . وفي مايو/أيار ١٩٩٥، قُبض عليه واحتُجز في عزلة عن العالم الخارجي لما يقرب من ١٨ شهراً، وخلال هذه الفترة أُسقطت التهمة التي وُجهت إليه بادئ الأمر، وهي «الشغب»، وحلّت محلها تهمة «تقصي أسرار الدولة».

وبعد محاكمة سرية أُجريت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، حُكم على لي هاي بالسجن تسع سنوات، وذلك في واقع الأمر بسبب سعيه إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الصين. وهو محتجز حالياً في سجن لينغزيانغ في بكين، وتدعي والدته أنه محروم من تلقي زيارات الأهل والعلاج الطبي.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن لي هاي. وتُوجه المناشدات إلى:
Chief Procurator of Beijing Municipal
People's Procuratorate,
HE Fangba Jianchazhang
Beijingshi Renmin Jianchayuan
39 Dongjiaominxiang
Dongchengqu
Beijingshi 100006
People's Republic of China

ليو بيكيانغ — محاكمة جائرة

في عام ١٩٨٩، كان ليو بيكيانغ Liu Baiqiang يقضي حكماً بالسجن لاتهامه بجريمة سرقة. وعندما اندلعت المظاهرات بدأ يكتب رسائل تطالب بالديمقراطية على قصاصات صغيرة من الورق ثم يربطها في سيقان الجراد ويطلقها في الهواء.

ووفقاً لما ذكره تقرير محكمة الشعب العليا، فإن هذه الرسائل كانت تتضمن شعارات من قبيل: «تحيا الحرية»، و«يجب أن يتنحى ونغ شياو بينغ».

وبسبب هذه الرسائل، حُكم على ليو بيكيانغ، في يونيو/حزيران ١٩٨٩، بالسجن ثماني سنوات بتهمة «التحريض على معادة الثورة» و«الدعاية المضادة». وهو محتجز حالياً في سجن شاوغوان في مقاطعة غوانغدونغ. ومن المتوقع ألا يُطلق سراحه قبل نهاية عام ٢٠٠٣ .

وليو بيكيانغ هو واحد من سجناء عديدين أُدينوا إثر محاكمات جائرة في أعقاب مذبحة عام ١٩٨٩، ولم يحدث مطلقاً أن أُعيد النظر في حالاتهم.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بالعفو عن ليو بيكيانغ. وتُرسل المناشدات إلى:
Governor of the Guangdong Provincial
People's Government
Lu Ruihua Shengzhang
Guangdongsheng Renmin Zhengfu
305 Dongfeng Zhong Lu
Guangzhoushi 510031
Guangdongsheng
People's Republic of China

لي فينغيون — سجين رأي

لي فينغيون Lei Fengyun، طالب في الدراسات العليا، وسافر إلى بكين في أواخر مايو/أيار وأوائل يونيو/حزيران ١٩٨٩ لمساندة المظاهرات المطالبة بالديمقراطية، حسبما ورد. وبعد حملة الانقضاض العسكري في يونيو/حزيران، عاد إلى مسقط رأسه في محافظة غوانغان بمقاطعة سيشوان، حيث ألقى خطبة أدان فيها الإجراءات التي اتخذتها السلطات في بكين، حسبما ورد.

وفي وقت لاحق من يونيو/حزيران، قُبض على لي فينغيون، ووُجهت إليه، حسبما ذكرت الأنباء، تهمة «الدعاية المضادة والتحريض على معاداة الثورة»، وفيما بعد حُكم عليه بالسجن مدة تتراوح بين ١٢ عاماً و٢٠ عاماً (كان من المستحيل التأكد من مدة العقوبة على وجه التحديد). وترى منظمة العفو الدولية أن لي فينغيون من سجناء الرأي.

ولا يُعرف المكان الذي يُحتجز فيه لي فينغيون، وهو متزوج وله ابنة تبلغ من العمر ١٦ عاماً. ويُذكر أن التهم التي حُكم عليه بسببها قد أُلغيت من القانون الجنائي في الصين.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بالإفراج عن لي فينغيون فوراً ودون قيد أو شرط. وتُرسل المناشدات إلى:
Governor of the Sichuan Provincial
People's Government
Song Baorui Shengzhang
Sichuansheng Renmin Zhengfu, Duyuanlu
Chengdushi 610016
Sichuansheng
People's Republic of China.

منظمة العفو الدولية

طالعوا موقع منظمة العفو الدولية على شبكة «الإنترنت»:

www.amnesty.org

لمزيد من المعلومات عن حملة منظمة العفو الدولية بشأن الصين، طالعوا الموقع التالي:

www.amnesty.org/Ailib/intcam/china/

مناشدات عالمية

إسرائيل / جنوب لبنان ـ اعتقال بدون تهمة أو محاكمة

عبدة قاسم ملكاني، البالغة من العمر ٧٠ عاماً، وزوجها حسن محمد سعيد، البالغ من العمر ٧٥ عاماً، مواطنان لبنانيان محتجزان بدون تهمة أو محاكمة في معتقل «الخيام» الواقع في المنطقة التي تحتلها إسرائيل بجنوب لبنان. وقد قُبض عليهما عندما داهمت قوات «جيش لبنان الجنوبي» منزلهما في قرية القصير في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، واقتيدا أول الأمر إلى المركز الأمني في كفر كلا، ثم نُقلا بعد فترة وجيزة إلى معتقل «الخيام». ويُعتقد أن احتجاز الزوجين له صلة برفض ابنهما التجنيد في صفوف «جيش لبنان الجنوبي»، وهو ميلشيا موالية لإسرائيل في جنوب لبنان.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، صرح ابنهما محمد حسن سعيد قائلاً: «لم يحدث مطلقاً أن حمل أبي بندقية طوال حياته، ولكنه أصر على البقاء في قريته لأنه يرفض أن تخرجه قوات الاحتلال من بيته. وقد تعرض هو وأمي لشتى صور التهديد، من الإبعاد إلى تدمير منزلهما، وذلك قبل اختطافهما». ويُذكر أن عبدة قاسم ملكاني تعاني من آلام مزمنة في البطن والتهابات في المفاصل ناجمة عن الروماتيزم، بينما يعاني زوجها حسن محمد سعيد من ارتفاع ضغط الدم وعُسر الهضم.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بالإفراج فوراً عن عبدة قاسم ملكاني وحسن محمد سعيد، ما لم يُوجه إليهما اتهام على وجه السرعة وتُوفر لهما محاكمة عادلة، كما تحث السلطات على السماح لهما فوراً بالحصول على العلاج الطبي الملائم.

وتُوجه المناشدات إلى: General Antonie Lahad, South Lebanon Army, c/o Lieutenant -General Shaul Mufaz, Chief of General Staff, 7 'A' Street, Hakirya, Tel Aviv, Israel. وكذلك إلى: Prime Minister

© Private

Binyamin Netanyahu, Office of The Prime Minister, 3 Kaplan Street, Hakirya, Jerusalem 91007, Israel.

تايوان ـ عقوبة الإعدام

سو تشين هو **Su Chie-ho**، وليو بين لانغ **Liu Bi-lag**، وشوانغ لين هسون **Chuag Li-hsu**، ثلاثة سجناء أمضوا السنوات الأربع الأخيرة يواجهون خطر الإعدام بعد إدانتهم بتهم القتل والسطو والاغتصاب. وثمة شكوك قوية تكتنف قرارات إدانتهم، والتي يُحتمل أن تكون قد استندت إلى اعترافات انتُزعت تحت وطأة التعذيب.

وكان سو تشين هو وليو بين لانغ وشوانغ لين هسون في سن الثامنة عشرة عندما قُبض عليهم عام ١٩٩١ لاتهامهم بقتل رجل وزوجته. ويبدو أنه لا يوجد دليل مباشر أو مادي يثبت أن لهم صلة بالجريمة، ويزعم الشبان الثلاثة أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء استجوابهم وأُرغموا على الإدلاء باعترافات زائفة.

وقد طالب آلاف الأشخاص في شتى أنحاء تايوان بإعادة النظر في القضية، لاعتقادهم بأن المتهمين الثلاثة أبرياء، كما تقدم المدعي العام بثلاثة التماسات خاصة إلى المحكمة العليا من أجل إعادة النظر في القضية، ولكنها رُفضت تباعاً.

ولا يزال سو تشين هو وليو بين لانغ وشوانغ لين هسون في وضع محفوف بالمخاطر، وكان من شأن الضغوط الناجمة عن علمهم باحتمال إعدامهم في أية لحظة أن تؤدي إلى تدهور صحتهم البدنية والعقلية. أما ضباط الشرطة الأربعة الذين يُشتبه أنهم قاموا بتعذيب المتهمين الثلاثة فلم يُقدموا للمحاكمة.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بتخفيف حكم الإعدام الصادر ضد سو تشين هو وليو بين لانغ وشوانغ لين هسون، وتدعو إلى إجراء تحقيق وافٍ مستقل فيما ادعوه من تعرضهم للتعذيب:

وتُرسل المناشدات إلى: President Lee Teng-hui, Office of the President, Chichshou Hall, 122 Chungking S. Road,Sec1, Taipei, Taiwan, Republic of China. فاكس: ٨٨٨ ٢ ٢٣٨٢ ٥٥٨٠ E-mail: webmaster@oop.gov.tw

© جمعية حقوق الإنسان التايوانية

جمهورية الكونغو الديمقراطية ـ عقوبة الإعدام

موكوبو بوتو **Mukobo Putu**، سجين يواجه خطر الإعدام الوشيك. وكان قد قُبض عليه بسبب حادثة إطلاق النار التي وقعت في كينشاسا في ٢ يوليو/تموز ١٩٩٨، وأسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ستة مدنيين واثنين من أفراد قوات الأمن الكونغولية. وبعد أقل من ثلاثة أسابيع من اعتقاله، صدر ضده حكم بالإعدام من «محكمة النظام العسكري»، بعد إدانته بتهمة القتل والتآمر للإطاحة بالرئيس لوران دي سير كابيلا. ويأمل بوتو حالياً في الحصول على عفو رئاسي.

ويُذكر أن «محكمة النظام العسكري» قد قضت بإعدام أكثر من ١٠٠ شخص منذ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، وأُدين أغلبهم بتهمة الجبن أو التعاون مع العدو، وذلك منذ اندلاع النزاع المسلح مجدداً في أغسطس/آب ١٩٩٨. ومن المقرر أن يمثل عشرات آخرون للمحاكمة بتهمة كثيراً ما يُعاقب عليها بالإعدام، وبين هؤلاء عدد كبير من المدنيين، وبعضهم سجناء رأي، حيث سُجنوا دون سبب سوى أصولهم العريقة أو معتقداتهم السياسية.

وقد كانت الإجراءات المتبعة في «محكمة النظام العسكري» متناقضة على الدوام مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وليس من حق المحكوم عليهم بالإعدام أن يطعنوا في الحكم الصادر ضدهم، ومن ثم فإن الملجأ الوحيد لهم هو الحصول على عفو رئاسي، والمعروف أن الرئيس كابيلا لم يصدر هذا العفو سوى مرة واحدة. ولما كانت «محكمة النظام العسكري» ذات صلاحيات مطلقة، وكثيراً ما تأمر بتنفيذ أحكام الإعدام فور صدور قرار الإدانة، فإن فرصة التقدم بطلب للحصول على عفو رئاسي محدودة لا تكاد تُذكر.

يُرجى كتابة رسائل تعبر عن المعارضة المطلقة لعقوبة الإعدام، باعتبارها انتهاكاً للحق في الحياة، وتطالب بتخفيف حكم الإعدام الصادر ضد موكوبو بوتو، وإعادة محاكمته بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتُوجه الرسائل إلى: Son Excellence Laurent-Desire, Kabila, President de la Republique, Presidence de la Republique, Kinshasa Ngaliema, Democratic Republic of Congo.

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص. الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها وزنها.

تنبيه: لايجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

© خالد زغاري/القانون

أقارب المعتقلين السياسيين الذين تحتجزهم السلطة الفلسطينية منذ فترة طويلة، أثناء مظاهرة نظموها للمطالبة بالإفراج عن ذويهم خارج مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩

السلطة الفلسطينية

الاعتقال المستديم يقوّض حكم القانون

تحتجز السلطة الفلسطينية مئات السجناء السياسيين بدون تهمة أو محاكمة، منتهكة بذلك القانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان على حد سواء، وقد مضى على بعض هؤلاء السجناء أكثر من أربع سنوات وهم رهن الاعتقال، بينما ضربت السلطة الفلسطينية بعرض الحائط قرارات محكمة العدل العليا الفلسطينية بالإفراج عن عدد من السجناء، كما تجاهلت النداءات التي وجهها المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل إطلاق سراح مَنْ احتُجزوا دون مراعاة الإجراءات الواجبة.

وقد كان احتجاز أشخاص ينتمون إلى جماعات إسلامية، مثل «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) ومنظمة «الجهاد الإسلامي»، بدون محاكمة لفترة طويلة أمراً وثيق الصلة بالضغوط المتزايدة من جانب المجتمع الدولي، ولاسيما إسرائيل والولايات المتحدة، والتي تطالب السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات صارمة ضد «الإرهاب».

ومن هؤلاء المعتقلين جمال عبدالرحمن منصور، وهو صحفي واحتُجز بدون تهمة أو محاكمة منذ ٤ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧. وكان جهاز المخابرات العامة قد قبض عليه خلال موجة اعتقالات استهدفت المشتبه في أنهم نشطاء إسلاميون، وذلك إثر عملية تفجير انتحاري نفذتها حركة «حماس» ضد مدنيين إسرائيليين في القدس الغربية. ولم يكن هناك ما يشير مطلقاً إلى ضلوع جمال منصور بأي شكل في هذا الهجوم.

ويُحتجز جمال منصور حالياً في سجن جنيد بمدينة نابلس، حيث يتلقى زيارات من زوجته منى وأطفاله الأربعة. وفي يناير/كانون الثاني، بدأ جمال منصور، مع ما يزيد عن ٥٠ سجيناً آخرين، إضراباً عن الطعام استمر ٣٦ يوماً، احتجاجاً على استمرار اعتقالهم بدون تهمة أو محاكمة. وقد تقدمت «الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة» (القانون) بطلب إلى محكمة العدل العليا من أجل إطلاق سراح جمال منصور و٤٧ معتقلاً آخرين محتجزين بدون تهمة أو محاكمة في سجن جنيد، استناداً إلى أن اعتقالهم مناف للقانون. وفي ٦ مارس/آذار، أصدرت المحكمة العليا قراراً يطالب السلطة الفلسطينية بتبيان سبب احتجاز أولئك المعتقلين.

يمكنك مد يد العون عن طريق كتابة مناشدات تدعو السلطة الفلسطينية إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ما لم تُوجه إليهم على وجه السرعة إحدى التهم الجنائية المتعارف عليها، ويتم تقديمهم إلى المحاكمة بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتُرسل المناشدات إلى: الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، مكتب رئيس السلطة، منتدى الشط، غزة، السلطة الفلسطينية.

كوبا

إخراس المعارضة

في مارس/آذار، حُوكم أربعة من سجناء الرأي وأُدينوا بتهمة «التحريض»، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات ونصف وخمس سنوات. وكان هؤلاء الأربعة، وهم فلاديميرو روكا انتنيس ومارتا بياتريث روكو كابيللو ورينيه غيميز مانزانو وفيلكس بونيه كاركاسيس، وجميعهم أعضاء في «الفريق العامل المعني بتحليل الوضع الاقتصادي الاجتماعي في كوبا»، قد اعتُقلوا في يوليو/تموز ١٩٩٧، بعد شهر من قيامهم بعقد مؤتمر صحفي حضره صحفيون أجانب.

أما الآخرون الذين يسعون إلى ممارسة حقهم في حرية التعبير، مثل الصحفيين ومنتقدي الحكومة، فقد يكونون عرضة للإجراءات القمعية المتزايدة، وذلك بسبب قانون صارم جديد، دخل حيز التنفيذ في مارس/آذار، ويهدف إلى محاربة المعارضة السياسية وحماية الاقتصاد الكوبي. ومن شأن هذا القانون، المسمى «قانون حماية الاستقلال الوطني والاقتصاد الكوبي»، أن يجعل المعارضين والصحفيين المستقلين، الذين يُدانون بالعمل ضد الدولة الكوبية، عرضة لغرامات باهظة وأحكام بالسجن لمدد قد تصل إلى ٢٠ عاماً.

ويقضي القانون بحبس مَنْ يُدانون بتهمة تمرير معلومات إلى الولايات المتحدة قد تعزز الإجراءات المناهضة لكوبا، ولاسيما الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على الجزيرة الكوبية منذ ٣٧ عاماً. أما موظفو الحكومة الذين تثبت إدانتهم بتهمة نقل أو تلقي معلومات مستقاة أثناء عملهم فقد يتعرضون لعقوبة السجن لمدد قد تصل إلى ٣٠ عاماً، حسبما ورد. كما يحظر القانون حيازة وتوزيع وإعادة إنتاج مواد تخريبية يمكن أن تفيد الموقف الأمريكي المناهض لكوبا، ويحظر بالمثل أي تعاون مع محطات البث الإذاعي والتليفزيوني ومع المطبوعات التي يُنظر إليها على أنها تساند السياسة الأمريكية.

وفي الوقت نفسه، صدر قانون آخر، بدأ سريانه في مارس/آذار، يقضي بفرض عقوبة الإعدام في الحالات الشديدة من جرائم الاتجار بالمخدرات، وإفساد القُصَّر، والسطو المسلَّح.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهرين بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور أدناه.

تركيا

الحصانة من العقاب أقوى سند للتعذيب

وصفي كاراكوي سائق سيارة أجرة في مدينة أزمير التركية، واعتُقل وتعرض للتعذيب على مدة ٢٤ ساعة في مقر شرطة روزياكا في أغسطس/آب ١٩٩٨. وبعد الإفراج عنه، تقدم بشكوى رسمية لما لحق به، ولكنها لم تسفر عن أي شئ سوى توجه عدد من ضباط الشرطة إلى منزله وتهديده بالقتل. وعندما فاض به الكيل وسُدت الطرق أمامه، توجه وصفي كاراكوي إلى أسوار المدينة وأشعل النار في نفسه وهو يصيح مردداً أسماء الضباط الذين قال إنهم عذّبوه و«جردوه من إنسانيته». ولم يكد يمر أسبوع حتى تُوفي وصفي من جراء الإصابات التي لحقت به.

وليست حالة وصفي كاراكوي مجرد حالة استثنائية. ففي تركيا يجد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أنه يكاد يكون من المستحيل أن يحصلوا على إنصاف عادل. إذ إن القوانين والممارسات القائمة تخلق مناخاً يعزز الإفلات من العقاب، حيث يشعر أفراد قوات الأمن أن بمقدورهم ارتكاب أفظع الانتهاكات دون أن تمتد إليهم يد العدالة. فالقوانين التي عفا عليها الزمان تجيز لحكام المقاطعات أن يقرروا ما إذا كان من الممكن مقاضاة أفراد الشرطة عما اقترفوه من انتهاكات، كما يحجم وكلاء النيابة عن التحقيق مع من يعتبرونهم زملاء لهم وكذلك عن إحالتهم للمحاكمة لإدانتهم، وكثيراً ما تُستخدم التقارير الطبية الملفقة لإبطال أدلة التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء. وليس بوسع المعتقلين أن يتعرفوا على هوية مَنْ يقومون بتعذيبهم لأنهم يكونون معصوبي العينين خلال الاستجواب، كما لا يتمكن أهالي «المختفين» من الوقوف على حقيقة اعتقال ذويهم لأنه لا يُسمح لهم بالاطلاع على السجلات في السجون وأماكن الاحتجاز.

وتُعد ظاهرة الإفلات من العقاب أحد العوامل الأساسية لارتفاع معدل انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا. وقد تحدثت الحكومات التي تقلدت السلطة مؤخراً عن القيام بمبادرات لتعزيز حقوق الإنسان، وتحققت بالفعل بعض التغيرات المتواضعة، ولكن أفراد قوات الأمن لن يأخذوا تلك النوايا الحسنة على محمل الجد في أرض الواقع، ما دامت الانتهاكات الجسيمة تُقترف بلا هوادة ويظل مرتكبوها بمنأى عن العقاب أو المساءلة.

يمكنك مد يد العون لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب في تركيا، عن طريق كتابة رسائل تدعو الحكومة إلى تنفيذ الإصلاحات التالية: تجريم عملية عصب أعين المعتقلين؛ السماح لأهالي المعتقلين والمحامين بالاطلاع على سجلات الاحتجاز؛ توفير ضمانات تحول دون إصدار تقارير طبية ملفقة؛ الإعلان عن الإحصائيات الخاصة بالشكاوى والمحاكمات وقرارات الإدانة والأحكام القضائية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ إلغاء القوانين التي عفا عليها الزمان والتي تمنح موظفي الحكومة حصانة من المحاكمة؛ ضمان إجراء تحقيقات وافية نزيهة في ادعاءات التعذيب؛ ضمان أن تتناسب الأحكام التي تُفرض على مرتكبي الانتهاكات مع فداحة الجرم الذي يرتكبونه. وتُوجه الرسائل إلى: The Minister of Justice, Ministry of Justice, Adalet Bakanligi, 06659 Ankara, Turkey.

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM
رقم الوثيقة: NWS 21/03/99 الترقيم الدولي: ٣٠٨ ٦٨٨٧، قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولاراً أمريكياً)
* (رقم الوثيقة: NWS 21/02/99)